

Distr.: Limited  
28 February 2008  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ من جدول الأعمال

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة  
"المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية  
والسلام في القرن الحادي والعشرين"

أذربيجان: مشروع قرار

إطلاق سراح النساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن في الصراعات المسلحة،  
بمن فيهم من يُسجنون فيما بعد

إن لجنة وضع المرأة،

إذ تشير إلى كافة قراراتها السابقة بشأن إطلاق سراح النساء والأطفال الذين  
يؤخذون رهائن في الصراعات المسلحة، بمن فيهم من يُسجنون فيما بعد، وإلى جميع  
قرارات لجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بأخذ الرهائن وإلى قرار الجمعية العامة ١٧٢/٦١  
المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تشير أيضا إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في صكوك القانون الإنساني الدولي  
المتعلقة بحماية السكان المدنيين، بصفتهم تلك،

وإذ تضع في اعتبارها الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، التي اعتمدها الجمعية  
العامة في قرارها ١٤٦/٣٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، التي تُقر أيضا بأن



لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي وأن أخذ الرهائن هو جريمة تثير قلقاً بالغاً لدى المجتمع الدولي،

**وإذ تعيد تأكيد** إعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>(١)</sup> وكذلك الوثيقة الختامية الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين"<sup>(٢)</sup> والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن الطفل المعنونة "عالم صالح للأطفال"<sup>(٣)</sup> بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالعنف ضد النساء والأطفال، وإذ ترحب باستعراض وتقييم العشر سنوات لإعلان ومنهاج عمل بيجين على نحو ما تم في الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة،

**وإذ تشير** إلى قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة وإلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن، وإلى قراره ١٥٣٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن الأطفال والصراع المسلح،

**وإذ تعرب عن قلقها العميق** إزاء استمرار الصراعات المسلحة في مناطق عديدة من العالم والمعاناة الإنسانية وما تسببت فيه من حالات طوارئ إنسانية،

**وإذ تشدد على** أن جميع أشكال العنف المرتكب في مناطق الصراعات المسلحة ضد السكان المدنيين، بصفتهم تلك، وخاصة ضد النساء والأطفال غير المشاركين في الأعمال القتالية، بما في ذلك أخذهم كرهائن، تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الإنساني الدولي، المبين بصفة خاصة في اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩<sup>(٤)</sup>،

**وإذ يقلقها** أنه رغم ما يبذله المجتمع الدولي من جهود فإن أخذ الرهائن مستمر بمختلف الأشكال والمظاهر التي منها تلك التي يرتكبها إرهابيون وجماعات مسلحة، بل إنه زاد في كثير من مناطق العالم،

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع E.96.IV.13)، المرفقان الأول والثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة د-٢٣/٢، المرفق، و د-٢٣/٣، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة د-٢٧/٢، المرفق.

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الأرقام ٩٧٠-٩٧٣.

وإذ تقر بأن أخذ الرهائن يستدعي بذل جهود حثيثة وحازمة ومتضافرة من قبل المجتمع الدولي بغية إنهاء هذه الممارسات المقيتة، بما يتطابق تماما مع القانون الإنساني الدولي ويتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان،

وإذ تعرب عن اعتقادها القوي بأن الإفراج العاجل وغير المشروط عن النساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن في مناطق الصراعات المسلحة، سيعزز تنفيذ الأهداف النبيلة التي يكرسها إعلان ومنهاج عمل بيجين، والوثيقة الختامية الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين فضلا عن الوثيقة الختامية لدورة الجمعية الاستثنائية بشأن الطفل المعنونة "عالم صالح للأطفال"، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالعنف ضد النساء والأطفال،

١ - تؤكد من جديد أن أخذ الرهائن، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبه، هو عمل غير مشروع يرمي إلى تقويض حقوق الإنسان، ولا مبرر له بأي حال من الأحوال، حتى وإن كان وسيلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

٢ - تدين جميع أعمال العنف التي ترتكب ضد السكان المدنيين في أحوال الصراع المسلح، انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، وتدعو إلى الرد بصورة فعالة على مثل هذه الأفعال، لا سيما الإفراج الفوري عن النساء والأطفال المأخوذين رهائن، بمن فيهم الذين يُسجنون فيما بعد، في صراعات مسلحة، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان؛

٣ - تدين أيضا عواقب أخذ الرهائن، لا سيما التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والقتل، والاعتصاب، والرق، والاتجار بالنساء والأطفال؛

٤ - تحث بقوة جميع الأطراف في الصراعات المسلحة على الاحترام التام لقواعد القانون الإنساني الدولي واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين بصفاتهم تلك، بما في ذلك التدابير اللازمة لمنع أخذ الرهائن ومكافحته والمعاقبة على أعمال أخذ الرهائن والإفراج الفوري عن كل النساء والأطفال الذين أُخذوا رهائن؛

٥ - تحث جميع الأطراف في الصراعات المسلحة على توفير إمكانية حصول هؤلاء النساء والأطفال على المساعدات الإنسانية بصورة مأمونة ودون أي معوقات، وفقا للقانون الإنساني الدولي؛

٦ - **تشدد** على حد سواء على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب وعلى مسؤولية كافة الدول، وفقا للقانون الدولي، عن الملاحقة القضائية للمسؤولين عن جرائم الحرب، بما فيها أخذ الرهائن؛

٧ - **تؤكد** أهمية توفير معلومات موضوعية ومسؤولة وحيادية عن الرهائن، بما في ذلك بيانات مفصلة حسب نوع الجنس، ويمكن أن تتحقق منها المنظمات الدولية ذات الصلة، لدى تيسير الإفراج عنهم، وتدعو إلى تقديم المساعدة إلى تلك المنظمات في هذا الصدد؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل في سياق هذا القرار عملية نشر المواد ذات الصلة على أوسع نطاق ممكن، بما فيها المواد المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في حدود الموارد القائمة؛

٩ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة تسخير قدراتها وبذل الجهود لتيسير الإفراج الفوري عن النساء والأطفال المدنيين الذين أُخذوا رهائن؛

١٠ - **تدعو** المقررين الخاصين في إطار ولايتهم ذات الصلة، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاع المسلح إلى مواصلة التصدي لمعالجة قضية النساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن، بمن فيهم من يُسجنون فيما بعد في الصراعات المسلحة ولما يترتب على ذلك من نتائج؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والخمسين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار شاملا التوصيات ذات الصلة، مع أخذ المعلومات التي تقدمها الدول والمنظمات الدولية المعنية في الحسبان؛

١٢ - **تقرر** النظر في المسألة في دورتها الرابعة والخمسين.